الوطن العربي في الثمانينات

عقدت هذه الندوة في يوم الاربعاء ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ بمقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وقد شارك فيها ـ حسب الترتيب الابجدي ـ كل من الأساتذة :

د . أحمد صدقي الدجاني
استاذ التاريخ في معهد البحوث . والدراسات العربية .

د . اسماعيل صبري عبدالله
اقتصادي . رئيس منتدى العالم الثالث .

د . حامد عمار
عالم اجتماع ومستشار اقليمي في اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا

د . قسطنطين زريق
مؤرخ ومفكر عربي ورئيس مجلس امناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

د . مصطفى الجبلي
أستاذ العلوم الزراعية ،ووزير الزراعة في جمهورية مصر العربية (سابقاً) .

أدار الندوة : **سمير كرم**
صحفي وكاتب سياسي.

سمير كرم : يتوجه مركز دراسات الوحدة العربية بالشكر بداية الى الأساتذة الذين لبوا الدعوة للمشاركة في هذه الندوة ويقين المركز هو ان لكل من المشاركين انجازه الفكري المتعلق بالمستقبل العربي بصورة مباشرة او غير مباشرة ، الى الحد الذي يجعل استشراق الثمانينات امراً مطلوبا وممكنا ـ بل ـ في النهاية ـ واجبا . لقد اعددنا اسئلة مكتوبة مقترحة لا تشكل قيداً على أية اسئلة قد تنشأ اثناء النقاش ، انما الفكرة ان نرسم نوعا من الاطار العام او اسئلة حافزة للمناقشة . وبالتالي

فان المداخلات مفتوحة ، وان كان الموضوع متشعبا بالفعل الا ان من المؤكد ان لكل من المشاركين توجها متخصصا معينا يستطيع ان يسهم فيه في اطار هذه الندوة .

أعتقد أن المدخل الطبيعي المنطقي لهذه الندوة هو المدخل المنهجي . وما دمنا بصدد استشراف فترة عشر سنوات قادمة على الأقل ، طبعا لا يمكن فصلها لا من بدايتها ولا من نهايتها ، بشكل باتر ـ فلا اقل من أن يكون مدخلنا للتعريف بمناهج وأساليب علم المستقبل الذي دخل حيز الفكر ، دخولا قويا خصوصا في السبعينات ، واعتقد ان استاذنا الكبير الدكتور قسطنطين زريق أجدر بأن يبدأ هذا **المدخل المنهجي حول علم المستقبل** ومدى جدية وجدوى النظرة التنبؤية من الناحية العلمية .

د . زريق : نحن جميعا نعلم ان استقراء المستقبل هو شيء أصيل في كيان الانسان ، فمنذ أن اصبح الانسان إنسانا ، اخذ يتطلع الى المستقبل كما أصبح يلتفت الى الماضي . وخلال تأريخه المديد ظهر تفاعل شديد بين نظراته التطلعية ، من جهة وإلتفاتاته الى الماضي من جهة اخرى . وهذا التفاعل أثر كثيرا في تكييف سيرة البشر أفرادا وجماعات . غير ان التطلع المستقبلي كان في القسم الأكبر من حياة الانسان الماضية يغذيه الخيال بل لنقل الوهم اكثر مما يغذيه البحث الجدي عن الحقيقة . كانت هناك محاولات تنبوئية ذات اتجاهات مختلفة قام بها شعراء وروائيون ، حتى بعض العلماء ، ولكن صبغتها كانت تخيلية اكثر منها صبغة علمية استقرائية . وحدث في اواسط هذا القرن ان قام فرقاء متعددون من مختلف انحاء العالم ، وخصوصا في العالم الذي ندعوه « الأول » ، يحاولون ان يستطلعوا المستقبل بطرق ، علمية . لا شك أن الحرب العالمية الثانية شأن الحروب السابقة ، « ولكن الى حد أبعد بما لا يقاس » كان لها اثر كبير في تقدم العلم والتكنولوجيا . ولقد اثرت في تقوية هذه النزعة الاستطلاعية . وبالفعل فان أول مؤسسة مستقبلية حرية بهذا الاسم نشأت في البدء من ضمن الصناعة الحربية الاميركية . أعني بها مؤسسة « رانر » التي عادت واستقلت رسميا عن اصلها العسكري ، ومنذ ذلك الوقت اخذت تنتشر هذه المحاولات العلمية في شتى بلاد العالم ، فوضعت فيها المؤلفات الفردية وقامت حولها المشروعات المختلفة واخذ الناس ينظرون الى عام ٢٠٠٠ أو عام ١٩٩٠ او عام ١٩٨٠ ويحاولون استقراء ملامحه المقبلة وهذا امر يعنى به اليوم الباحثون ويحاولون ان يجعلوا منه علما .

نتساءل هل هذا العمل جدي ؟ نعم انه جدي من حيث اتجاه العلماء المنصرفين اليه اذ هم فعلا يتناولونه بكثير من الجد وتخصص له الأموال الكثيرة والموارد البشرية الوافرة .

اما عندما نتكلم عن الجدوى فاننا نتساءل هل حقق هذا العلم ما كان يتطلب منه ؟ هنا مجال للشك،أولا لأن كثيرا من التنبؤات التي حصلت على أساس المناهج الجديدة لم تبرهن على انها صحيحة . ان هذا أمر طبيعي في مبدأ أي علم اذ لا يمكن ان ينشأ اي علم بصورة كاملة خصوصا اذا كان الأمر يتعلق بعلم كهذا هو في الواقع علم العلوم ، لأنه يضم الخبرات الانسانية المختلفة . وكونه لم يأت بثماره كلها صحيحة كاملة راجع الى عدة اسباب ، منها . **اولا :** عدم توفر المعلومات الوافية عن الحاضر وكيف الحاضر ؟ وهذا الوضع ينطبق بوجه خاص على البلدان المتخلفة ، حيث المعلومات ضئيلة ومشتتة . **ثانيا** ، إن اسلوب هذا العلم لم يصلب عوده بعد انه لا يزال طريا ، لم ينم ولم تتحدد معالمه ولم تمتحن نتائجه . **ثالثا** ان هذا العلم يقتضي تناول المشكلات من زواياها المختلفة ، يعني اذا اردت ان تتنبأ بمستقبل ما فلا يكفي ان تنظر الى الجوانب العسكرية فحسب ، او الى الجوانب العلمية او الاجتماعية او سواها . اننا نعرف ان الحياة العصرية اصبحت شديدة التشابك ومتفاعلة في

داخلها تفاعلا حيا معقداً مما يجعل من الصعوبة بمكان ان نتفهمها على حقيقتها . ان هذا التفاعل والتشابك حري بان يزداد في المستقبل . ومن هنا كانت الصعوبات التي يجابهها العلم المستقبلي ، ومن هنا كان عجزه حتى الآن عن الاتيان بالنتائج المنشودة فيه . على ان المهم ليس صحة النتائج التي يأتي بها بقدر ما هو سلامة الأسلوب والحرص الدائم على تصحيحه وتقويته وتكميله .

د . اسماعيل : لي حاشية بسيطة على ما تفضل به استاذنا الدكتور قسطنطين اعتقد انه اذا أردنا تعظيم الجدوى كما يقال في العلوم الرياضية يكون من المفيد في نظرنا لعلم المستقبل ان نميز وفقا للآفاق الزمنية ، وفي كثير من الكتابات المتعلقة بالمستقبليات سواء في الولايات المتحدة أم في الاتحاد السوفياتي يتعمد الكتاب ان يتخذوا افقا زمنيا بعيدا . ثلاثة عقود أو أربعة أو نصف قرن . وفي مثل هذا **الافق الزمني** يكون بالضرورة جانب الخيال قويا وجانب الاستناد الى الوقائع القائمة حاليا قليلا . ولكن لو قصرنا البحث على عقد أو حتى عقدين فأعتقد ان الدراسة تكون مجدية ، كأداة لصانع السياسة ، وليس فقط للمفكر فان أهل التخطيط مثلا يعتبرون افق عشر سنوات او عشرين سنة أفقا مقبولا تخطيطيا ، لأن كمية المعلومات اللازمة لمحاولة استقراء الأفق الزمني لعشر سنوات او لعشرين سنة يمكن ان تكون متوافرة . وقدرة المحلل الأساسية في هذا المجال ممكنة في تقديره كما هي تلك الاتجاهات .

بين الاتجاهات الكثيرة التي حكمت السبعينات مثلا ــ المدعوة للنماء وتلك المدعوة للزوال . ولكن اعتقد ان الجهد يمكن ان يكون مثمراً الى حد كبير في محاولة استقراء الاتجاهات الحاكمة او التي ستحكم في الفترة المقبلة او في العشر سنوات المقبلة . واذا اردنا ان نضرب بعض الامثال على المستوى العالمي وليس على المستوى المحلي . فمما لا شك فيه ، مثلا ، في مجال المعرفة **ان عقد الثمانينات سيشهد مراجعة شاملة ونهضة جديدة للعلم الاجتماعي في مواجهة العلم الطبيعي .** فالحضارة الغربية التي قامت أساسا على تمجيد العلم الطبيعي ومحاولة اخضاع العلم الاجتماعي لقوانين العلم الطبيعي تصطدم بأزمة فكرية عميقة ، وأزمة قيم ، وأزمة ثقة في منجزاتها . ومن الناحية الأخرى شعوب العالم الثالث التي تلقت قيم المجتمع الغربي كما لو كانت تنزيلا من التنزيل . فكان املها لعدة عقود متتالية ان تحاول تبني هذه القيم وتمثلها لتلحق كما يقال بركب العصر ، نشاهد فيها الآن عودة الى أصولها ومحاولة جديدة لفهم العالم ، وان لم يكن ذلك في ضوء حضاراتها الماضية فحسب ، فلا يمكن فهم المستقبل في ضوء الماضي وحده ، فعلى الاقل في ضوء نظرة تجميعية أو تركيبية فيها تجاوز للحضارة الغربية بمدخلات جديدة في حضارات اخرى .

د . زريق : على كل حال لا بد أن تأخذ الدول في الوقت الحاضر بشيء من علم المستقبل ما دامت قد عمدت الى التخطيط ، ذلك ان التخطيط يتضمن الاستقراء المستقبلي ، ولا تخطيط دون استقراء للمستقبل .

د . عمار : الاهتمام بعلم المستقبل كعلم ، أو علوم المستقبل ، أشمل وهو أمر يحتل مكانته حتى في الفكر والممارسة في الوطن العربي ، وهناك كتابات ، اذكر مثلا ، كتابات د . زريق في هذا المجال ، والجهود المختلفة التي يقوم بها المخططون في مختلف القطاعات . معنا د . عبد الله ود. الجبلي لديهما دراسات فيما يتعلق بنواح من استقراء للمستقبل ومشكلات هذا المستقبل وأزماته. اود أن أنظر وفق السؤال المطروح الى جدية وجدوى الدراسات المستقبلية في اطار واقعنا ؟ فالى اي مدى يطرح واقعنا استشراف المستقبل والبحث عن الوسائل والمعلومات والبيانات كأدوات أساسية في الحاضر وفي اعطائها ما تستحقه من الأهمية كقيمة اجتماعية من القيم التي نفكر فيها والتي على اساسها نمارس

نشاطاتنا في مختلف المجالات ؟ الواقع انا اعتقد وارجو أن لا يكون هذا من قبيل النظرة التشاؤمية ، أن هناك الى جانب وجودنا المكاني في حدوده الضيقة وفي تجزئته ، ووجودنا الزماني كما أتبينه من الحاضر وجوداً محدوداً ، اي انه على الرغم مما نصنفه ، من خطط ، وعلى الرغم مما نفكر فيه من قضايا استشراف المستقبل إلا أن النظرة الى هذا المستقبل وما يتطلبه من ادوات ومن معلومات فيها ــ في ظني ــ نوع من الاستهتار ، واذكر في هذا الصدد واحدة من قصص « جحا » حيث طلب السلطان من العلماء ان يعلموا حمارا في مدى عشر سنوات ، فتربد العلماء كلهم بالطبع ، وقدم السلطان كل انواع الاغراءات والمكافأة الى غير ذلك ، حتى يقبل العلماء تعليم الحمار ، ولم يتقدم في نهاية الأمر سوى جحا فأتاه الناس قائلين . إنه اذا لم تعلم الحمار فسوف يكون مصيرك الشنق ، اما ان تأخذ المكافأة أو أن تشنق ، والقصة معروفة ، والمغزى معروف ، انه في خلال السنوات العشر اما ان يموت السلطان او الحمار أو جحا ، بمعنى انه في كثير من قضايانا حين نمارسها لا ننظر إلى عواقبها وانما ننظر الى ما يمكن أن تاتي به من ثغرات محدودة ،ومن زاوية مصلحة شخصية او مكتسبة معينة ولا ننظر اليها على مداها الزمني من المصلحة الاجتماعية . هذه في الواقع نقطة اضعها ــ في حاشية على الحاشية ــ لكي نرى ان انطلاقتنا في استشراف المستقبل وفي ما نبحث عنه من ادوات علمية ومنهجية ، لا بد لنا من رؤية هذا الواقع وكيف نستطيع من خلال هذا المنهج والادوات التي نبحث عنها ان (نحلل) هذا الواقع كي تصبح هذه الدراسة وهذا التوجه المستقبلي جاداً ومجديا في الوقت نفسه .

د . الجبلي : اريد ان ارجع الى تساؤل اساسي ، وهو هل بالفعل هناك علم اسمه علم « المستقبل » ؟ انا شخصيا غير ميال لأن اسمي علما « علم المستقبل » كعلم مستقل ، ولكن استطيع أن أقول ان هناك دراسات مستقبلية تستهدف المستقبل ، وتتناول تقريباً مختلف العلوم ، وهي احدى الوسائل التي يمكن ان نتنبأ بها في اطار مجموعة من الفروق المعينة أو الاتجاهات لناحية من النواحي التي قد تكون متشابكة أو مرتبطة بنواح اخرى ، وفي التنبؤ لا يمكن أن أضع بديلا واحداً ، بل لا بد من فرض بدائل مختلفة بعضها قد يكون هو الاتجاه العادي لأية ظاهرة من الظواهر ،والبديل الآخر قد يكون تحسينا لظاهرة معينة ، والبديل ، الثالث أن تسوء الحالة عن الوضع الحالي . هذه في تصوري بدائل يمكن أن يضعها الدارس تحت نظره للحصول على نتيجة دراسية قد تنير له الطريق نحو الاتجاهات التي قد يتجه نحوها المجتمع . ولكن المشكلة هي ما هي درجة توفر المعلومات التي يبنى عليها وضع بدائل مختلفة ؟ ثانيا ما هي المدة ؟ هذه هي الاشكال التي يمكنني من وضعها أساسا للتنبؤ . بعض الصفات ممكن التنبؤ بها على مدى طويل نسبيا مثل منوال الانتاج ، اي العكس بالنسبة لمنوال الاستهلاك . إذا تعاملت مع هاتين الصفتين في دراسات تنبؤية ، سأقع في مشكلة اختيار الفترة الزمنية التي يمكن ان اتخذها اساسا في دراساتي التنبؤية أن تعطيني اتجاها أقرب ما يكون الى الاتجاه السليم في كثير من المجالات . في المدى المتوسط ــ القصير قد تكون الدراسات التنبؤية أقرب ما تكون نتائجها الى ما نتوقعه بينما كلما طالت المدة اصبح التنبؤ بالخطا اقرب الى درجة كبيرة ففي عالم ديناميكي متغير بسرعة كما في الوقت الحالي يصعب جدا تحديد درجة التغير وأيضا يصعب تحديد اتجاه التغير لان هناك عوامل كثيرة قد تتدخل فجاة وتقلب الوضع رأسا على عقب فلا أحد كان ينتظر مثلا ان تقوم ثورة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط ، تدخل جميع المنطقة في تيارات متصارعة لا يدري أحد ما هي النتيجة التي ستخرج منها في النهاية . يأتي هنا دور الاستقراء العلمي : هل يمكن في مثل هذه الظروف ان يعتمد الاستقراء المستقبلي على ما حصل في الماضي ، او أنها ظاهرة جديدة قد تحتاج إلى فروض جديدة لم نكن نفكر فيها في إطار ما حصل في الماضي .

سمير كرم : الواضح ان الجانب المنهجي يمكن ان يأخذ الكثير من الوقت . لا سيما وان علم المستقبل يعاني من المشاكل المنهجية للعلوم الطبيعية وللعلوم الانسانية معا . لكن اعتقد انه من المفيد عمليا ان نعرف ما اذا كانت هناك بالفعل بدايات أو محاولات جرت على صعيد الوطن العربي لطرح رؤى مستقبلية علمية قدر الامكان لقضايا الوطن العربي ، او لحل مشاكل الوطن العربي . اننا نتساءل ــ من خلال معلومات الأساتذة المشاركين ــ هل هناك محاولات سابقة تمت بالفعل او تجري الآن لاستشراف المستقبل علميا في الوطن العربي أم لا ؟ .

د . الدجاني : وضح من الحديث ان الدراسات المستقبليــة ضرورة ، لأن تشوّف المستقبل كما تفضل استاذنا د . زريق عنصر اصيل في نفس الانسان . حين يكتب عن الدراسات المستقبلية يجري الحديث ايضا عن أهميتها . لقد كان المؤرخ الفيلسوف ــ فيلسوف التاريخ ــ يتحدث قائلا : **ان الذي يعرف من أين ، يعرف الى اين** . ومع التغير المتسارع في عالمنا ، ظهرت نظرة جديدة تقول : **ان الذي يتشوف غدد قادر بصورة افضل على فهم حاضره والتعامل مع هذا الحاضر** . والتشوّف المستقبلي رحلة عبر الزمان ، تماما كما ان دراسة التاريخ هي رحلة عبر الزمان ، الأولى في المستقبل والثانية في الماضي. وفي محاولتنا لحسم مسألة البدائل في استشراف مستقبلنا على أساس من ادراك قوانين حركة الماضي لا بد أن نعتمد على عنصرين اساسيين . اولهما **عنصر التخيل** ، واعني بالتخيل معناه الايجابي الذي ينطلق من تحليل الحاضر ومن ربط هذا الحاضر بحركة التاريخ في الماضي . والعنصر الآخر ــ وهو جوهري للغاية ــ هو **عنصر الفعل** ، الذي ينطلق من قناعة **بدور الارادة الانسانية** . وما دام عنصر الفعل موجودا فلا بد أن تبرز البدائل في دراسة المستقبل . وهكذا يمكننا القول ان الناس لو تصرفوا على نحو « كذا » لأمكن أن تكون النتيجة « كذا » . ولو جابهوا هذا التحدي فاستجابوا له بصورته « كذا » لأمكن ان تكون النتيجة « كذا » .

والواقع اننا بحاجة الى وجود تلك العقلية ذات النظرة الشاملة التي تجمع بين مختلف العلوم لتطرح علينا رؤية مستقبلية قد لا تكون صحيحة مئة بالمئة ، لكنها تغذي العقل البشري وتضيء له معالم الطريق كي نتفاعل معها

د . زريق : فيما يتعلق بالوطن العربي أود أن أضيف انه لا شك ان هناك جهوداً ومحاولات فردية ، وقد بدأنا نرى بعض الكتب وعددا كبيرا من المقالات تصدر في هذا الموضوع تتعلق سواء بمستقبل الوطن العربي عامة ، او بمستقبل ناحية من نواحي حياته:سياسية او عسكرية ، او اقتصادية ، الخ ... ولكن لم يقم بعد في نظري في الوطن العربي جهد منظم قائــم على الاختصاص المتعدد ــ والمتداخل « Interdisciplinary » لمحاولة استقراء المستقبل على اساس معلومات وافية عن الحاضر . حتى الجهود التخطيطية التي تقوم بها الدول المختلفة اخشى ان لا تكون قائمة على متطلبات الاستشراف المستقبلي الصحيح . ذلك انها في أغلب الاحيان تكون مقتصرة على ناحية من نواحي الحياة المستقبلية اكثر مما تكون شاملة . ثم من جهة ثانية ، انها تتناول المستقبل لا من حيث تفاعل القوى فيه ولا ايضا من حيث التغيرات الجذرية المتتابعة . بل كثيرا ما تطغى عليها المتطلبات المالية الصرف . فتأتي الدولة ، مثلا ، وتقول لنرسم خطة التعليم للمستقبــل . ماذا يفعــل المخططون ؟ أنهم يدرسون عدد الطلاب الذين هم في سن التعليم او الذين سيصبحون في سن التعليم . وما يتطلبون من معلمين ومن ابنية وادوات ،ويقدرون تكاليف هذه المتطلبات ويقدمونها للدولة لتضعها في موازنة خطتها الخمسية المقبلة . ليس في نظري هذا هو التخطيط الصحيح القائم على دراسة المستقبل بشموله وتفاعل عناصره ولذلك اقول **ان الجهد العلمي المستقبلي لم ينفذ بعد نفاذا**

كافيا الى التخطيط العربي او الى التفكير العربي بصفة عامة .

د . اسماعيل : يلاحظ في هذا المجال **أن الاطار العالمي قد ركز على المعطيات الاقتصادية اكثر مما ركز على المعطيات الانسانية ، او البشرية .** ولم يكن سبب هذا هو المبالغة في أهمية الاعتبارات الاقتصادية فحسب ، ولكن الاعتبارات الاقتصادية تخضع الى حد كبير للمعالجة الرياضية والاساليب الرياضية ، وبالذات أساليب « النماذج الرياضية » تسمح بالتنبؤ . والتنبؤ يقوم أساسا وبشكل مبسط للغاية على استنتاج الاتجاهات من واقع فترة زمنية سابقة ، ويحسن ان تكون طويلة نسبيا ، ويحسن ان تكون مساوية للفترة المستشرفة ، ثم تجري محاولة اسقاط هذا الاتجاه ــ اسقاط بالمعنى الرياضي ــ اي افتراض استمرار هذا الاتجاه كما لو كان ، ثم تجري عملية التغيير لهذا الاسقاط والانتقال لمرحلة التنبؤ بالمعنى الدقيق بان ندخل بعض المعلمات (Parameters) التي تسمح بان نفترض الفرض الأفضل أو الأسوأ . **هذا المنهج الرياضي له ميزة كبيرة وهو ان التعبير الرقمي يقرب الصورة الى ذهن البشر .** ولكن عيب المنهج الرياضي كما هو قائم حتى الآن ان فرضه الاساسي هو الاستمرارية والتعديلات الكمية ، فهو يرفض الانقطاع (بالاتجاه) وهو ما عبر عنه احد اساتذة الاقتصاد القياسي بقوله : **ان الاحداث التي تشكل العالم لا يعبر رياضياً عنها ، وهي الثورات والحروب التي لا يمكن تقديرها كميا ولا ان نعبر عنها رياضياً .**

اجابة على السؤال عما تم في الوطن العربي من محاولات في هذا الاتجاه فهي اساسا محاولات تمت في اطار جوانب اقتصادية او جوانب ان لم تكن اقتصادية بحتة فقابلة للدراسة على الأقل مثل احتياجات التعليم وما الى ذلك . فبامكان د . الجبلي ان يقدم تقريبا الحد الادنى والحد الاعلى للعجز الغذائي في الوطن العربي سنة ١٩٩٠ ، وهو جالس الآن أي دون دراسة . لأنه يدرس هذا من فترة طويلة . ويمكن لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ان تعطينا رقما عن انتاج واستهلاك البترول بل والطاقة بصفةعامة في الوطن العربي في افق التسعينات بقدر معقول جداً من التقريب . كذلك هناك دراسة تمت في اطار مركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية عن تطور التصنيع في الاقطار العربية على افقين زمنيين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ . وتم عمل تقني في مستوى عملية « النمذجة » Modelling . ثم كانت هناك محاولة في اطار الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وهي محاولة وضع نموذج اقتصادي ولكن شامل بكل مناحي الحياة الاقتصادية بما فيها العنصر البشري باعتباره احد عناصر الانتاج ــ بالمفهوم الاقتصادي ــ بالتعاون مع معهد التخطيط القومي في مصر والمعهد العربي للتخطيط في الكويت وبعض المراكز الاخرى . ولكن بكل اسف في الوقت الذي كان المشروع على وشك ان يبدأ حالت ظروف الصندوق دون تبنيه .

على العكس من ذلك **اذا كنا نحن لا نقوم بمثل هذه الدراسات فالغير يقوم بها لنا ، ومن وجهة نظره.** فمجموعة النماذج العالمية وعددها حاليا حوالي ١٢ نموذجا رئيسيا تغطي العالم كله ، كل نموذج منها مقسم اقليميا ، وتوجد البلاد العربية بشكل أو بآخر داخل كل نموذج وان كان هذا التقسيم الاقليمي أيضا خاضعا لاعتبارات سياسية. ففي اشهر هذه النماذج المرتبط باسم « نادي روما » ــ نموذج « ميزاروفيتش » ــ هناك اقليمان الشرق الأوسط وتدخل فيه تركيا وايران واسرائيل ؛ وافريقيا وتدخل فيه ليبيا والمغرب العربي ، فتجد الوطن العربي ممزقا بين هذين .

أخيراً، ولعل هذه محاولة ما زالت في خطوتها الاولى، نحن بصدد الاتفاق مع جامعة الأمم المتحدة **على مشروع لدراسة عن المستقبلات العربية البديلة** ، والمشروع مقدر له مبدئيا ثلاث

سنوات لبدء العمل فيه في اسرع وقت ممكن وفي حدود الشهر القادم . وقد اعتمد التمويل اللازم للسنة الاولى على الاقل . في هذا الاطار ايضا هناك دراسة المكتب الاقليمي لليونسكو عن اوضاع التعليم في الاقطار العربية حتى نهاية القرن ــ دراسة رقمية . هذا في حدود علمي ما هو موجود من دراسات عن المستقبل متاحة حاليا .

د . عمار : منذ سنتين كانت هناك محاولة ، ولكن اعتقد انها محاولة مبسطة ، لدراسة الكويت عام ٢٠٠٠ . كما توجد جهود مختلفة ودراسات ومقالات ولكن لا اعتقد بانها التزمت بمنهج علمي صائب ، على كل هي محاولات لا بأس بها ، تطرح المستقبل .

سمير كرم : نخرج من حيز المنهج الى حيز الموضوع . واتصور في حيز الموضوع ــ قريبا من تخوم المنهج يطرح هذا السؤال : ما هي السمات العامة التي يمكن ان تظهر على الثمانينات العالمية ثم العربية ؟ لأنه ليس من المتصور عزلهما ، فوفقا لطرح د . زريق لا يمكن ان ندخل مباشرة على السمات العامة للثمانينات العربية دون مقدمة عن الموقف العالمي العام ، الاتجاهات العامة التي تحكم تطورات الثمانينات العالمية ومنها الى الثمانينات العربية ، كيفية تصورنا لها ، طبعا في ضوء السبعينات ، والستينات قبلها .

د . الدجاني : يبدو ان السؤال منصرف الى الصيغة التي ستحكم العلاقات الدولية في الثمانينات والى المرحلة التي دخلها التوازن الدولي في ــ الثمانينات ــ من المعلوم ان عالمنا في اواخر الستينات واوائل السبعينات ، دخل مرحلة الانفراج الدولي ، ونحن نعيش هذه الايام ازمةحادة ضمن هذه المرحلة وفي ظل الانفراج الدولي ، تطرح علينا التساؤل : **ما مستقبل الانفراج الدولي في الثمانينات ؟ ثم ما مكاننا نحن كامة وكوطن في ظل هذه المرحلة ككل ؟** أنا من الذين يرجحون ان الانفراج الدولي سيستمر . من المتوقع ان يمر ببعض الأزمات ولكن طبيعة العصر ، وطبيعة توازن القوى في عالمنا ستفرض استمراره ، وسيكون الاستمرار من خلال حصر نقاط الخلاف التي سببت الأزمات ومناقشتها بهدف حلها . بل اكاد ارى ان عصر الانفراج الدولي هذا يسير نحو نوع من الوفاق في عالمنا . ويجري الحوار في بعض الاوساط المنشغلة بالعلوم السياسية حول **امكانية ان تحكم صيغة التكامل القوى العالمية بدلا من صيغة التوازن** . وهو امر يقتضي منا أن نتابعه . اسباب ذلك طبعا واضحة ولا اريد ان استرسل في شرحها . نحن في عصر البديل فيه عن الانفراج هو فناء البشرية . والانسان في عالمنا يعيش هذا الخوف لا بل هذا الهلع ولا سبيل له لبلوغ الامن النفسي الا بالتمسك بالسير في طريق الانفراج .

هذا بشأن العلاقات الدولية بصورة عامة . ولا يعنى هذا انه في ظل الانفراج تستحيل الحرب تماما . فمعلوم انه منذ بداية عصر التعايش السلمي في اواخر الخمسينات تحولت امكانية المواجهة الى الحروب المحدودة المحلية . وعلينا نحن الذين نعيش في منطقة الوطن العربي هذه التي تتميز بأهمية استراتيجية خاصة ، ان لا نركن تماما الى حقيقة ان الانفراج مستمر وأنه لن يهدد منطقتنا من ثم اي خطر لأن احتمال قيام حروب محدودة هو احتمال قائم . لكن المراهنة على ان ازمات الانفراج يمكن ان تؤدي الى حرب عالمية والى تناقض كامل بين القوى الدولية فهو أمر اعتقد انه يجب عدم المراهنة عليه او الركون اليه في حساباتنا لأن الانفراج سيستمر .

د . الجبلي : امامنا تساؤل عن مستقبل الوطن العربي بالثمانينات والتسعينات . قبل الاجابة على هذا السؤال يجب ان نعلم ما هي السمة السياسية التي ينتظر ان تسود في الوطن العربي خلال

الثمانينات والتسعينات ؟. وما مدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المؤثرة على مستقبل شعوب هذه المنطقة ، لأنه دون وضع تصور واضح لما قد يحدث من تغيير في انظمة سياسية داخل هذه المنطقة يصعب على المشترك في الدراسات المستقبلية ان يضع فعلا تصورا تحت اطار حكومات مختلفة في كل بلد عربي ، وكل حكومة لها هدف معين قد يتعارض تعارضا تاما مع اهداف الدول الاخرى المجاورة او غير المجاورة وقد تتعارض في الواقع مع اهداف الشعب المقيم في البلد نفسه. **ان التنبؤ عن مستقبل الوطن العربي يرتبط الى حد كبير بمدى تنبؤنا عن مستقبل النظم السياسية التي نتوقعها خلال العشرين سنة القادمة .**

د . زريق : ان الذي يتابع تطور الحياة المعاصرة يرى انها تسير الى المزيد من التعقد والتشابك . وتبدو لها ظاهرتان اساسيتان متكاملتان ومتناقضتان في الوقت ذاته . الظاهرة الأولى هي ازدياد الاخطار على انسان اليوم . اخطار منها ما يتعلق بالصراع العسكري ومنها ما يتصل بفساد البيئة واستنفاد الموارد وتكاثر السكان وانتشار المفاسد واختلال القيم .... الخ . هذه كلها مخاطر تزداد يوما بعد يوم . اما الظاهرة الثانية فهي ازدياد قدرة الانسان على مجابهة الاخطار . **والازمة التي يجابهها الانسان المعاصر مردها الى التفاوت الهائل بين الاخطار المتصاعدة وبين قدرة الانسان الايجابية التي لا تزداد بالقدر ذاته او بالوتيرة ذاتها .**

فاذا جئنا الى الوطن العربي ونظرنا اليه من هذه الناحية ، وجدنا ايضا حالة تدعو فعلا الى الخوف والارتياع ، لان المخاطر التي تحدق بالعالم العربي هي في ازدياد هائل . حتى اذا سلمنا بان الصراع الدولي سائر في سبيل الانفراج ، فان الدول العظمى لن تتخلى عن اطماعها ، وستمضي في تحقيق هذه الاطماع بالطرق السلمية ان هي تخلت عن الطرق الحربية . في نظري ان هذه الاخطار سوف تتصاعد في الثمانينات عما هي في الوقت الحاضر . ولست ارى ان القدرة الذاتية العربية في الثمانينات سوف تزداد بنفس الوتيرة . بل اقول ، ولو كان قولي هذا تشاؤميا ، ان الشقة بين المخاطر الخارجية وبين القدرة الذاتية العربية سوف تتسع . ولذلك **لا امل للشعوب العربية إلا اذا صبت اهتمامها الكامل والمتجدد على كيفية انماء قدرتها الذاتية ، بزيادة سيطرتها على الطبيعة ، وتنظيم حياتها ، سواء باشاعة الديمقراطية في صفوفها ، وسلوك سبل التضامن والتعاون فيما بينها ، وبالوسائل الاخرى التي اتبعتها الشعوب المتقدمة كي** تستطيع شعوبنا ان تكوّن لنفسها القدرة الذاتية الكافية لتأمين بقائها ، ان لم نقل ازدهارها ، ورفاهها . وعلى هذا فأني ارى الثمانينات امتدادا لهذا الواقع الأليم في الوضع العربي ، امتداداً وتوسعا لهذا الواقع ، وهو الفجوة القائمة بين الاخطار او التحديات وبين القدرة على مجابهتها .

سمير كرم : هل نستطيع ان نخص تحديا معينا رئيسيا بانه سيكون التحدي الأول والاخطر امام الوطن العربي خلال الثمانينات ؟

د . اسماعيل : في الأساس الوطن العربي ينتمي الى العالم الثالث . والمتوقع **في الثمانينات زيادة الدور الذي تلعبه بلدان العالم الثالث ،وفي كثير من الاحوال ستاتي المبادرة بخلق الاحداث في العالم من بلدان العالم الثالث** . هذا التيار بدأت بوادره في السبعينات وستتأكد في الثمانينات . لا اريد الوقوف طويلا حول ما قيل عن نظام دولي جديد ، ولكن المسألة ليست مسألة صياغات ، ولكن جوهرها هو ان حركة التحرر الوطني التي نجحت في تصفية الاستعمار القديم تتجه اليوم اكثر فاكثر الى مقاومة الاستعمار الجديد . وبتعبير آخر ان حركة التحرر الوطني التي بدأت سياسية خالصة تكتسب اكثر فاكثر بعدين جديدين : بعد اقتصادي وبعد اجتماعي . بعد اقتصادي

بمفهوم استقلال اقتصادي في مواجهة سيطرة الدول الصناعية ، وبعد اجتماعي في اوضاعها الداخلية برفض التفاوت الجديد في الدخول وطلب العدالة الاجتماعية ومطلب تصفية الفقر . الثمانينات ستشهد هبّات ، ليست دائما ثورات بالمعنى الدقيق ، ستشهد احداثا عنيفة يمكن ان تهزم ، ليس بالضرورة ان تنتصر ولكن الجزء المتحرك من عالم الثمانينات سيكوّن الأغلبية المحرومة الفقيرة التي تعيش في العالم الثالث . ويؤكد هذا المعنى عن دور العالم الثالث الوضع في العالم الرأسمالي وفي المجموعة الاشتراكية . فالكساد الطويل أو الازمة التي بدأت في النظام الرأسمالي في السبعينات مستمرة ، وهي تتعمق وتنبؤات المختصين أنفسهم في هذه الدول يغلب عليها طابع التشاؤم . واذا كانت الأزمة ليس لها الطابع العنيف الذي تميزت به ازمة نهاية العشرينات واوائل الثلاثينات ، فانها على العكس تتميز بطول المدة والعمق كما تتميز ايضا بابعاد غير اقتصادية ، وهي **أزمة القيم وأزمة الشك في المعطيات التي قامت عليها الحضارة الغربية الحديثة كاملة . والشك في قدرة العلم النهائية على حل كل شيء . والشك في تفوق الانسان الغربي . والشك في ان السيطرة على الطبيعة المادية تهيء السعادة للبشر** . وحتى الشك في العقلانية ايضا . وهو ما يبدو في الاتجاهات والديانات الغريبة الموجودة بدرجات متفاوتة في اميركا واوروبا الغربية ايضا . وكل هذا يعبر عن أزمة حضارية عميقة في المستوى السياسي وفي هذه المرحلة هناك شعور لدى شعوب كثيرة في العالم الثالث بذاتيتها وبحضارتها وبقيمتها وان ليس كل ما هو غربي جيداً بالضرورة وليس كل ما هو غربي هو الأفضل . ولدينا في مجموعة العالم الثالث حضارات أصيلة وعريقة ذات وزن ، احداها بلا شك القومية العربية والحضارة العربية . ان الفقر والحاجة يمثلان قوة محركة للعالم الثالث وفي النهاية اعتقد انه يجب ان لا نقفز مباشرة من الدولتين العظميين او من العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي الى الوطن العربي ، غافلين موقعنا الحقيقي في العالم . نحن جزء اساسي من حركة التحرر الوطني العالمية ، من حركة العالم الثالث ويجب ان ننظر شرقا وغربا في حدود الجنوب اكثر مما ننظر غربا او شرقا في حدود الشمال .

د . عمار : هناك مع التحديات في داخل العالم الثالث نفسه وفي داخل المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية قدرة متزايدة على احتواء هذه الانتفاضات فمثلا بثورة الشباب ، التي حدثت في اميركا او في فرنسا ، حدث نوع من الهبوط في انتفاضات الشباب نحو انطلاقات وتصورات جديدة غير التصورات السائدة التي حكمتها قيم مادية وقيم مقيدة وضاغطة . وربما ترتبط هذه ارتباطا مباشرة بما اشار اليه د . زريق ، وهو انه توجد مخاطر انما في الوقت نفسه تقل القدرة على مجابهة هذه المخاطر ، توجد انتفاضات سواء كانت هذه الانتفاضات مرتبطة بتصورات جديدة للحرية او للديمقراطية او لحياة الانسان الكريمة ، انما ايضا هناك ميكانيزمات من الاحتواء تظهر وتتجدد .

د . اسماعيل : تحفظي الوحيد هو انه لا توجد قدرة لدى العالم الصناعي لكي يستوعب ويمتص أزمة ٢٠٠٠ مليون فقير في العالم : كان يمكن لاوروبا ان تستوعب ثورة الشباب فيها ، عددهم محدود بالمقارنة بامكانات اوروبا او امكانات اميركا . ولكن غالبية البشرية الفقيرة لا يمكن استيعاب فقرها الا بان يرد اليها ما ينهب منها ، فاذا رد اليها ما ينهب منها تكون قد انتصرت .

د . الدجاني : اتساءل في كثير من الاحيان الى اي مدى نستطيع اعتماد التقسيم السائد للدول في عالمنا الذي يتحدث عن عالم اول وعالم ثان وعالم ثالث ، وحتى عن عالم رابع ، وهناك مصطلح ، وأنا أميل في الحقيقة الى التقسيم الذي يعتمد الحضارة اساسا ومقياسا فان من **اهم ملامح الثمانينات في عالمنا سقوط فكرة وحدانية الحضارة نهائيا** . وسيادة فكرة حوار الحضارات

وصولا الى لقاء الحضارات وتكاملها . فيما يخصنا نحن كعرب ، أشير أولا الى ان هذا الوطن العربي يقع ضمن دائرة حضارية اوسع تشمله وتشمل دولا اخرى في المنطقة ارتبطت به حضاريا عبر قرون . اشير ثانيا الى ان هناك تحديات برزت خلال قرن مضى ، وما زالت الأمة العربية تحاول الاستجابة لهذه التحديات ومعالجة القضايا التي طرحت من خلالها .

في مقدمة القضايا التي طرحت على الأمة العربية هي قضية الهوية والانتماء . وقد اصبحت الآن مطروحة بشكل أقوى بعد الثورة الايرانية . ولقد نبعت هذه القضية من الصورة التي كانت عليها أمتنا العربية في القرن التاسع عشر الميلادي (الرابع عشر الهجري) وطبيعة التحدي التي جابهها من جراء الغزو الاستعماري الاوروبي . .هل نقول ان (التغريب) قد حكم عليه بالفشل الذريع ، في وطننا ، بما يمثله من محاولة استعارة الحضارة الغربية والتشبه بها بعيداً عن تحقيق انبعاثنا الحضاري ؟ . وما ثورة ايران الا تعبير صادق عن نهاية (التغريب) في منطقتنا . وواضح ان الرموز الاخرى (للتغريب) مهددة بالسقوط ، كذلك يمكننا ان نقول ايضا ان (الانكماش) في عصرنا مستحيل ومحكوم عليه بالفشل . والعودة الى الاصالة لا تعني الانكماش بحال من الأحوال ولكنها تعني تفاعل الفرد الانساني مع بعدي الزمان والمكان .

وهناك دوما ترابط قوي بين مفهوم الأصالة ومفهوم المعاصرة . وهذا الترابط حكم الفكر العربي على مدى قرن . فقد وجد دوما المجاهدون الراغبون ان يربطوا بين الأصالة والمعاصرة ويطرحوا فكرة التجديد والتيار الذي يحرص على الربط بين الأصالة والمعاصرة ويؤمن بقدرة أمته ويحاول ان يستكمل القدرة الذاتية لها ، موجود في ساحتنا .

نتيجة للظرف الذي أحاط بالأمة العربية ككل والأحوال التي مرت عليها جابهتها مجموعة تحديات ، هناك اولا تحدي الاستعمار الذي طرح هدف التحرير ، وما زال الصراع العربي ـ الاسرائيلي وهدف تحرير فلسطين قائما . هناك ثانيا تحدي التجزئة الذي طرح هدف الوحدة والدعوة الى التوحيد . هناك ثالثا تحدي التخلف وقد طرح هدف التقدم . ما زالت هذه التحديات والأهداف تحكم أمتنا العربية منذ قرن من الزمن . ولو أننا تأملنا الخط البياني لهذا المسار لنرى هل كان في مجمله صاعدا ام كان بين صعود ونزول شديدين أم انه كان في نزول فقط بغية تصور وجهته خلال الثمانينات ؟ فانني أميل الى انه كان في محصلته صاعدا . وقد اعترت هذا الصعود ذبذبة صعود ونزول ولكنه بقي صاعدا في المحصلة ، بمعنى ان هذه الأهداف ازدادت وضوحا واصبح بلوغها أقرب منالا . لنأخذ مثلا هدف الوحدة العربية . لقد جرى الحديث في الماضي عن الوحدة الفورية وضرورة فكرة الوحدة ... الخ وصلنا في مرحلتنا الراهنة الى البحث عن اجابة لسؤال كيف ؟ وتجاوز مجرد التغزل الرومانسي بفكرة الوحدة والحديث عن ضرورتها ، وهذا في حد ذاته خطوة الى الامام . بدأنا نبحث في أشياء عملية محددة . على صعيد الأنظمة كانت هناك محاولات تجريبية الغرض منها استعارة بعض النماذج والتجارب والقوانين في الخارج بعيدا عن اعتماد النموذج المحلي والأساليب المحلية ... الخ .

نحن اقرب في مرحلتنا الراهنة للبحث عن الصيغة التي تناسبنا . والفكر العربي حتى في الثمانينات مدعو الى أن يطرح هذه الصيغة . **إن قضية التقدم مرتبطة حقيقة بقضية الهوية** فاذا كانت العملية عملية استعارة نماذج فقد جربنا تلك وثبت انها لا تصلح .

بقي ان اعلق أخيراً على قضية اساسية كانت موجودة في الفكر الاسلامي والعربي اي في فكرنا

الحضاري على الصعيد (التجريدي) وهي فكرة (الحكم بالاسلام) . نعتقد ان هذه التجربة سيتوقف عليها الكثير بين المدارس الثلاث : مدرسة التغريب ؛ مدرسة الانكماش التي كانت تعود الى النصوص بصورتها الماضية ، المدرسة الثالثة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة . استطيع القول اننا مع وجود التجزئة في هذا الوطن العربي ومع وجود الصهيونية ، ومع وجود قطاعات من التخلف ، ومع غياب الشورى والديمقراطية ؛ يمكن القول ان هناك تيارا موجوداً في هذا الوطن يحاول الاجابة على هذه التحديات والاستجابة لها بصورة صحيحة في محاولة بلوغ هذه الاهداف .

سمير كرم: يدخلنا مباشرة في صلب السؤال التالي : بعد التطورات التي شهدتها فترة اواخر السبعينات فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي ، هل تخلق هذه التطورات اتجاه مجريات هذا الصراع في الثمانينات ام تخلق نقيضها الذي يمكن ان نصنفه بانه اتجاه شمولية الصراع بين القومية العربية والصهيونية ؟ .

د . الدجاني : اتوقع ان يستمر الصراع بين القومية العربية والصهيونية ما دامت جذوره موجودة ومبرراته قائمة . واضح ان العدو الصهيوني لم يغير شيئا في اتجاهه . أما فيما يتعلق بتفاصيل الموضوع فان ما يشغلني دائما في هذه القضية هو ملاحظة الامور التالية الاول : يتعلق بالوجود الصهيوني نفسه . ضرورية جداً متابعة الصلة بين هذا الوجود من جهة واليهودية العالمية من جهة اخرى . يجب علينا ان نسأل انفسنا : هل ستبقى العلاقة بين الحركة الصهيونية واليهودية العالمية كما كانت عليه ؟ في الستينات والسبعينات حدث فيها تطور محدد . فما هو اتجاه التطور مستقبلا ؟ الثاني: في داخل التجمع الصهيوني نفسه : هل ستكون الغلبة لاتجاهات التطرف والهوس في التطرف ام الغلبة للاتجاهات الاخرى التي تحاول ان تكون اكثر اعتدالا قياسيا ؟ الأمر الثالث . كيف ستكون نظرة الولايات المتحدة الاميركية خصوصا بالنسبة الى دور اسرائيل في المنطقة ؟ وكيف سنخطط نحن كوطن عربي بالنسبة الى مكاننا في عالمنا وعلى الخصوص بين قواه المختلفة ؟ .

د . زريق: اشار د. اسماعيل الى الصراع بين العالم الثالث والعالمين الاول والثاني. ولا شك ان الصهيونية هي من العالم الأول وقد غرزت في العالم الثالث عنوة مثل جنوب افريقيا. ومستقبلها مرتبط فعلا بمستقبل حركة التحرر الوطني العالمية . فاذا كانت الثمانينات ستشهد امتدادا لتحرك العالم الثالث وازديادا لنفوذه فستكون الغلبة لحركة التحرر الوطني غلبة ان لم نقل كاملة فعلى الاقل نسبية وفي مواقع معينة. ولكن هناك شرطا اساسيا وجوهره ان تتفهم الاقطار العربية والشعوب العربية قاطبة معاني حركة التحرر الوطني، وان تكون مستعدة لأن تؤدي الثمن الذي تتطلبه. اما ان نقول ان هناك نصرا حتميا لحركة التحرر الوطني على الاستعمار فاني لا اشارك هذا الرأي . اذ اني لا اعتقد بان هناك تحتيما في التاريخ الماضي او في المستقبل الاتي: هناك انجاز او اخفاق تبعا لصفاء الرؤية وشدة العزيمة ومقدار البذل . ليس هناك ما يحتم تغلب القومية العربية على الصهيونية، وانه ليضيرنا جداً ان نركن الى هذه **الحتمية ونظل نتغنى بها وانما تحدث الغلبة اذا اندمجت الحركة القومية العربية ضمن حركة التحرر الوطني في العالم الثالث وقدرت حق التقدير مقتضيات ومطالب هذا الانضمام ، والا فتظل الغلبة للصهيونية** . فاننا امامنا بدائل تتوقف على مدى صفاء الرؤية او غموضها وعلى الثمن الذي يدفع .

د . اسماعيل : اذا عدنا الى نقطة تقييم البدائل ، فان في هذه الخصوصية امرا ماديا يجب ان يؤخذ في الحسبان ، وهو الطبيعة العدوانية التوسعية الاستعمارية الاسرائيلية التي تجعل كل سلام مع اسرائيل او مسالمة هي علاقة تبعية . وكما علمنا التاريخ فان كل علاقة تبعية تخلق روح المقاومة من جديد . طبعا هذه ابعاد زمنية لا استطيع ان اقول ستحصل في الثمانينات او التسعينات . المثل الحي

نكبة ١٩٤٨ قضت على مقاومة جيل كامل من الفلسطينيين . بعد هذا طلع جيل تصدي للمقاومة في اواخر الخمسينات واوائل الستينات . هذا الجيل نفسه يتهمه الشباب الآن بالهرم والمهادنة والشباب الذين في العشرينات اشد مقاومة واشد صلابة . وهذا المنطق الطبيعي للاحداث ، القهر يولد المقاومة ويمكن ان تكون ضربة القهر شديدة القوة . الضمان الاساسي الذي يرجح بديل المقاومة على بديل المهادنة هو طبيعة اسرائيل . وأخص هنا بالذكر أمرين . الأول هو مطامع اسرائيل في النفط وأعتقد ان هذه القضية ليست غامضة على أحد . الأمر الآخر الذي لا يبدو واضحا الوضوح الكافي ، هو أمر التناقض الحقيقي الطويل الأمد في هذه الساحة ، هو التناقض بين مصر واسرائيل . لا محل لمصر واسرائيل في هذا الوطن العربي . القوة الوحيدة في هذا الوطن العربي القادرة على ان تقف على قدميها اقتصاديا ، وحضاريا وعسكريا في مواجهة اسرائيل هي مصر . وبالتالي أية علاقة سلام بين مصر واسرائيل لا بد أن تستغلها اسرائيل لاضعاف مصر بشكل منظم .

من ناحية اخرى أرى أن علينا ان ندرس الوسيلة التي اتبعها الاسرائيليون ، حتى وصلوا الى ما حققوه في القرن الحالي ، في الفترة الأخيرة هذه . وأنا أقول ان استراتيجيتنا ، يجب ان لا تكون قصيرة المدى . ان المتغيرات الدولية تجيء في وقت من الاوقات في صالح العرب .، وعلينا نحن أن ننتبه الى متى ستكون هذه الاستراتيجية في صالح العرب ؟ وما هي العوامل التي تجعلها في صالح العرب ؟ وأفيد لنا ان نحلل الوضع القائم ، ونحلل الوضع في المدى المنظور ، وكيف يمكن أن نستفيد بأقصى درجة في اطار الوضع الواقعي الفعلي الذي يمكن ان نتفق عليه عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة

سمير كرم : يمكن ان نقول ــ لبلورة الاجابة على هذا السؤال ــ تبين لنا ان البديل الأقوى المحتمل خلال فترة الثمانينات هو اخفاق الحل الظاهر في نهاية السبعينات في جانب طرف عربي ، هو الطرف المصري ، لعدد كبير من الاعتبارات الموضوعية التي تحتاج على الطرف الآخر الى العوامل الذاتية التي تعمل لخدمة افشال هذا الخط ولدعم خط الصراع المستمر بين القومية العربية والصهيونية كصراع حضاري اشمل وليس قاصرا على جانب واحد .

نأتي بعد ذلك الى السؤال عن النفط : إلى أي حد تبقى الثمانينات حقبة نفطية ، وماذا يكون نصيب الوطن العربي ــ ايجابيا وسلبيا ــ من هذا الواقع ، خاصة على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي ؟ .

د . اسماعيل : لو سمحت ، قبل النفط هناك قيمة التحديات . نحن اقتصرنا تقريبا على التحدي الصهيوني . اذا فهمنا ان التحديات هي ظاهرة تنشأ وتقوى نتيجة لنقاط ضعف عندنا فان **أخطر نواحي الضعف في الصف العربي خلال الثمانينات والتي ستظهر وسيكون لها وزن هي أمور ثلاثة : أولا : العجز الغذائي ؛ ثانيا : استمرار الامية المتفشية ؛ ثالثا : الديمقراطية .** لقمة العيش ، العلم ، الديمقراطية . هذه نقاط اساسية تختبىء وراء كل التحليلات التي نقوم بها .

د . زريق : واريد ان اؤكد من جهتي ، انه عندما نتكلم عن التحديات يقتضي الا ينصرف نظرنا الى التحديات الخارجية فحسب ، لأن **التحديات الداخلية هي التحديات الأهم وهي التي في النهاية سيقرر الرد عليها نوع البديل الذي سيبرز .**

سمير كرم : لعله من المناسب مع الدخول في السؤال حول النفط ، أن نستثمر وجود الدكتور الجبلي معنا وهو الذي اشتغل طوال السنوات الأخيرة بموضوع الامن الغذائي ، وهو الجانب المقابل لجانب النفط والذي نهدد به احيانا . ذلك انه اذا كان النفط هو سلاح بأيدينا فالقمح سلاح ضدنا .

فنأخذ الجانب الآخر من قضية النفط من خلال السؤال نفسه . الثمانينات حقبة نفطية الى أي مدى ، وما مدى انعكاساتها ـ سلبيا وايجابيا ـ على الوطن العربي ؟ .

د . اسماعيل : سيظل النفط في وضعه المسيطر في أزمة الطاقة العالمية طوال الثمانينات . وإن أية بدائل غير النفط لن تظهر أصلا الا في اواخر التسعينات . (٢) ان هذا يعني ان أسعاره ستستمر في الارتفاع وان عوائده النقدية على الأقل ، بغض النظر عن قيمتها الفعلية ، ستتزايد . (٣) ان الخطر العدواني والتدخل العسكري لاحتلال أبار النفط قائم بشكل او بآخر طوال الثمانينات . وليس ما لدي ان اضيفه في قضية النفط اكثر من هذا .

د . زريق : أود أن أضيف تأكيداً رابعا ، هو ان كيفية استعمال العرب لهذا المورد الخطير خلال الثمانينات سوف يكون لها الاثر الكبير في تقرير المستقبل العربي . يعني اذا كانت الثمانينات ستظل تشهد ما تشهده السبعينات من اهدار وعبث وتبعية ، فمعنى ذلك ان النفط ، حتى لو ارتفعت عوائده ، لن يكون عاملا مقرراً في إحداث البديل الأفضل أو الأقل سوءاً . ان العامل المقرر هو تجند العرب لتحسين استغلالهم لهذه الثروة ، وجعلها عاملا اساسيا في بناء قدرتهم الذاتية .

د . عمار : مفهوم الفوائض المالية والنقدية يتحول الى طاقات انتاجية لبناء القوة الذاتية على المستوى القومي الوطني العربي .

د . الدجاني : سأعلق على هذا الموضوع من زاوية اخرى . النفط الذي سيبقى متدفقا في عدد من البلدان العربية : الى اي مدى يؤثر ذلك على حركة السكان والعمالة داخل الوطن العربي ؟ ألاحظ أن هذه العمالة ما زالت محكومة بقوانين تعرقل تطور بلاد النفط نفسها وتقف عائقا بوجه مزيد من الترابط الوحدوي في وطننا العربي . من هنا مهم جدا ان نتتبع تطور هذه الحركة . اشير على الخصوص الى الخروج من اليمن الى الخليج العربي وايضا الخروج من مصر الى مناطق النفط المختلفة . النقطة الثانية التي احب ان اطرحها الى اي مدى يؤثر هذا التدفق النفطي على تركيب المجتمع في بلاد النفط ؟ وبالتالي ينعكس على صيغة الحكم القائمة في هذه البلاد . واضح ان السبعينات شهدت تغيراً ليس بالقليل في التركيب الاجتماعي في هذه البلدان .

وواضح ان المؤسسات السياسية التي كانت تحكم هذه البلاد في الفترة السابقة لم تعد قادرة على استيعاب هذا التركيب الاجتماعي الأمر الذي يفرض تطويرها . وان لم يحدث التطوير فلا مفر من حدوث التغيير الذي يحقق التوازن في عملية التركيب الاجتماعي . إن هاتين الملاحظتين داخليتان متصلتان بتأثير النفط على (الصورة) العربية فضلا عن الملاحظة التي جرى الحديث عنها بشأن (الصورة) الخارجية .

سمير كرم : تناولنا الجانب الاقتصادي من عنصر النفط ، لكن يبقى الجانب السياسي وتأثيره ، والذي اشار اليه د . اسماعيل صبري سريعا حين قال ان احتلال منابع النفط وارد . فهل تشهد الثمانينات استثمار او استخدام سلاح النفط عربيا من اجل القضايا العربية سواء من اجل القضية الفلسطينية أو غيرها ؟

د . اسماعيل : أولا النفط سلاح كالنار ، اذا لم يحسن حامله استخدامه يمكن ان يرتد اليه . هذا امر ملتهب في طبيعته . ثانيا ، انا شخصيا لا اؤمن بما يسمى سلاح النفط في خدمة القضايا العربية منفرداً ، الاوبك لم تستطع رفع اسعار النفط رفعا جذريا الا من خلال حرب ١٩٧٣ ،

ثم عجزت عن اي رفع يذكر الى ١٩٧٨ ، بحيث ان السعر الحقيقي للنفط في اخر ١٩٧٨ هبط الى ٤٠٪ مما كان عليه في ١٩٧٤ . قضية اسعار النفط حين ننظر اليها من وجهة نظر العالم الثالث هي قضية تحرر ولا يمكن ان تحرر شيئا بمفرده ، وانما من خلال حركة تحرره ، **فاذا وضع النفط العربي ضمن مجموعة الاسلحة التي تملكها الامة العربية سيكون فعالا** ، اما الحلم باننا يمكن ان نستخدم النفط للضغط على الغرب لكي يضغط الغرب على اسرائيل ، فتنسحب من الضفة والقطاع فهذا وهم ويجب ان نضع حدا له .

د . الجبلي : يحاول الغرب دائما ان يبالغ كثيرا في القيمة النقدية للنفط لدى العرب . والواقع انها لا تزيد عن حوالي ١٥٠ بليون دولار في السنة ، في الوقت الذي تضع اميركا لدراسة بدائل الطاقة مبلغ ٣٠٠ مليار دولار ، في خمس سنوات . ولو قيست قيمة الفوائض النفطية لدى العرب بالجزء الذي يصرف فقط على التسليح في الولايات المتحدة سنويا ، نجد ان هذا الاخير يصل الى اكثر من ضعف عائد النفط ، أي ٣٠٠ مليار دولار. الاقطار العربية . في رأيي ، القوى الضاغطة ، ليست في سوق المال او في سوق استغلال موارد النفط نفسه ، ولكن في النفط كمصدر للطاقة . ونحن نرى انه عندما يقول العرب سنخفض ٥٪ فان العالم كله يرتبك فهذه قوة لا يصح ان ننكرها ولا يصح ان نقلل من قدرها وهي في يدنا مدة محدودة وليكن ٢٠ او ٣٠ سنة وكان علينا ان نبحث عن الطرق التي يمكن بها تعظيم الاستفادة من هذا الوضع في هذه المرحلة .

النقطة الثانية هي في حساباتنا . لقد كنا نضع تخطيطا لمصر سنة ٢٠٠٠ وبقينا في هذه الدراسة سنتين ولم تنته بعد . اتضح لنا انه في بعض الدول النفطية سيصبح نصيب الفرد ٧٠,٠٠٠ دولار في سنة ٢٠٠٠ بينما في مصر سيكون ٧٠٠ دولار . **فما الذي سيؤدي اليه هذا الاختلال الشنيع في الدخول في منطقة واحدة بعضها يملك وبعضها لا يملك ، انه** يؤدي الى نوع من الاحباط وقد يكون مدخلا للدول الاستعمارية للوقيعة بين الاقطار العربية ومنعها فعلا من التقارب فضلا عن الوحدة . كما حصل بين مصر والسودان مثلا . السودان فيها موارد طبيعية عاطلة لآلاف السنين وستظل عاطلة وشعبها يعاني الفقر . ولكن لم نتخذ خطوات جادة بالرغم من الخطوات البسيطة التي اتخذت لاستغلال هذه (الأرض) بحجة ايضا انه لو حضر المصريون الى هنا ستكون الغلبة لهم، ويستنزفون مواردكم . . والشيء نفسه يحصل اليوم في ظاهرة استيراد العمالة الكورية والفيليبينية والباكستانية وتفضيلها على العمالة العربية ، ووضع عراقيل في طريق العمالة العربية ، وهو ما اعتبره مؤشرا من اخطر ما يمكن . وقد يكون هذا ايضا مخططا استعماريا لإبعاد تحقيق نوع معين من التقارب بين هذه الأقطار .

سمير كرم : اقترح ان ننتقل إلى الشق الآخر من السؤال نفسه ، اي الى الشق الخاص بالأمن الغذائي .

د . الجبلي : الامن الغذائي صورته سوداء جدا . لقد انتهينا من ندوة عن الأمن الغذائي في الوطن العربي نظمتها الجامعة العربية في القاهرة ، وكلف بهذه الدراسة ٥٠ باحثا عربيا عملوا حوالي اربع سنوات متواصلة في حساب الانتاج والاستهلاك والفجوة والتجارة الخارجية ثم وضع برامج عاجلة حتى سنة ١٩٨٥ لعلاج الوضع الغذائي ثم برامج اجلة لرؤية الوضع في سنة ٢٠٠٠ . تحضرني بعض الارقام التي يجب ان اركز عليها . لو استمر الانتاج على ما هو عليه حاليا ، هذه ايضا فروض معينة في بديل مستقبلي ، لو استمر الانتاج على ما هو عليه ، والتوزع في الاراضي على النسبة نفسها

الموجودة حاليا والزيادة في انتاجية الأراضي على معدلها، واستمرار معدل النمو السكاني، واستمر النمط الغذائي لاستهلاك الحبوب فان الفجوة الحبوبية ستصل سنة ٢٠٠٠ الى حوالي ٢٩ مليون طن ـ هي حاليا عشرة ـ هذا في الوطن العربي، بينما المتاح في السوق العالمية لا يتعدى ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليون طن، اي ان الاقطار العربية ستدخل مشترية ٣٠٪ من الحبوب بينما سكانها ٤٠٪ . بالنسبة للسكر الفجوة الغذائية، وهذه اسوأ، ستصل الفجوة في سنة ٢٠٠٠ الى حوالي ٧ ملايين طن. الفجوة الزيتية في الزيوت النباتية ستصل الى حوالي ٢ مليون طن هذا ايضا لو سار معدل النمو في المحاصيل الزيتية وفي انتاجيتها و ... الخ . في اللحوم او البروتينات ستصل الفجوة الى اكثر من ٤ ملايين طن ، الالبان اكثر من ٧ ملايين طن ، البيض اكثر من ١٥ مليار بيضة : هذا عجز لو سار الانتاج عكس ما هو عليه والاستهلاك على ما هو عليه وهو استهلاك بروتيني يساوي ثلث حد الاحتياجات الأساسية . المهم ان القيمة التراكمية لاستيراد هذه المحاصيل ، الأربع سلع هذه ، حتى سنة ٢٠٠٠ تبلغ ٢٥٠ مليار دولار . الانتاجية للأسف في الاقطار العربية بالنسبة للحبوب عامة اقل من المتوسط العالمي بحوالي ٤٥٪ واحد وواحد من عشرة . مقابل واحد وثمانية من عشرة طن للهكتار . بالنسبة حتى للدول النامية، الاقطار العربية اقل بحوالي ٢٠٪ عن الدول النامية : فالوضع نفسه بالنسبة للانتاجية منخفض بطريقة غير معقولة . استخدام المدخلات سواء الأسمدة او المبيدات او مكننة ، عندما حسبت على مستوى الوطن العربي نجد ان استخدام المدخلات لا يتعدى ١/٨ المطلوب للانتاج . ولذلك كفاءة العامل الزراعي منخفضة جدا ، والانتاجية للعامل . والإشكال ان معظم اقطار البترول تكاد تكون معتمدة ١٠٠٪ على الاستيراد الخارجي . يعني منطقة الاكوا تستورد حوالي ٦٧٪ من احتياجاتها من خارج المنطقة ، الاقطار العربية ككل تستورد حوالي ٥٠٪ من احتياجاتها من خارج المنطقة . هذه الفجوة ستزداد لدرجة ان نسبة الاكتفاء الذاتي مع النمو المطرد لن تزيد عن ٣٦٪ سنة ٢٠٠٠ ، حتى لو سارت مشاريع التنمية على ما هي عليه في الوقت الحاضر ستكون هناك سنة ٢٠٠٠ فجوة تعادل حوالي ٦٤٪ ، في الوقت الذي سيكون فيه سكان الوطن العربي حوالي ٢٤٠ مليون نسمة . اللازم لبرامج التنمية التي نحن مقترحينها في هذه الدراسة ما يلزم ، ليس لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأن تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع يكاد يكون مستحيلا ـ في الحبوب ـ ممكن جدا عندنا ، لا يستغل مصدر ما وهو السودان وهو لحسن الحظ صالح لانتاج الحبوب . بالنسبة للتكاليف الاستثمارية اللازمة لتحقيق هذا البرنامج نحتاج الى حوالي ٢٥ مليار دولار لتطوير الزراعة في الوطن العربي حتى سنة ٢٠٠٠ .

سمير كرم : نستخلص ان فترة الثمانينات بالطبع لن تكون على الدرجة نفسها من الخطورة لان فيها الأمن الغذائي يفرض نفسه كموضوع من الموضوعات الخطرة التي يمكن ان ينشأ عنها عدد من الصراعات الداخلية والخارجية .

د . الجبلي : حتى حلول سنة ١٩٨٥ لن يتحسن الوضع كثيرا لكن لو ان الاقطار العربية اخذت استراتيجية تنمية زراعية مبنية على الميزة النسبية لاستخدام الموارد في انتاج السلع المختلفة ، على اساس التخصص بالانتاج والتركيز بالانتاج ثم المكننة يمكن ان تحقق الاقطار العربية فائضا في سنة ٢٠٠٠ يقدر بحوالي ٢٢ مليون طن حبوب. وبهذا قد يتحقق فائض وتصبح الاقطار العربية متحكمه في القمح او في الحبوب .

سمير كرم : الآن نصل الى السؤال المتعلق بظهور الدين في اخر السبعينات كعامل بارز في متغيرات الاحداث في الوطن العربي والمنطقة المحيطة به . الى اي حد يمكن ان يكون لبروز هذا الدور

تأثيراته على التركيب الاجتماعي والنفسي للانسان العربي خلال حقبة الثمانينات ؟

د . الدجاني : اعتقد ان البعد الروحي سيبرز بشكل قوي في منطقتنا خلال الثمانينات . المحاولات التي جرت لتجاهل هذا البعد والقفز عليه ستفشل . واحب ان استخدام تعبير البعد الروحي لأنه لا يقترن بدين معين بل بمجموعة الاديان التي عرفتها المنطقة . ينطوي التركيب الانساني على بعد مادي يتعلق بمعاشه ، وبعد روحي يتعلق بصلة الانسان بالكون المحيط به . دور هذا البعد في بناء الحضارات كان دورا واضحا بارزا على مدى العصور كعامل مساعد يتفاعل الانسان بفعله مع التراث ومع الزمان . في وطننا العربي وفي المنطقة الحضارية المحيطة به حدث خلل في مرحلة من المراحل في التعامل مع هذا البعد ، بفعل فشل التغريب نلاحظ الان ظهور هذا البعد بقوة وبفعل تحديات شديدة احاطت بنا ، بفعل تطور برز في الحضارة الغربية وظهرت فيه على الخصوص معاناة الانسان وغربته الامر الذي جعل عددا من ابناء تلك الحضارة يتجهون الى الشرق بحثا عن هذا البعد . المشكلة في هذا العامل الذي سوف يبرز في الثمانينات انه يتعلق في جزء منه بالغيب . ومن هنا يخشى دوما ان يساء التعامل معه . ولذلك نلاحظ دائما التفريق في المنطقة العربية ، بين الدين في حد ذاته ، وبين ممارسات اتباعه . لكن لا يمكن هذا الفصل لأن الدين في التحليل الاخير يجب ان يتجسد في ممارسات . ونلاحظ في هذا الاطار ايضا ان النظرة الى البعد الروحي والى الدين هي نظرة تتغلب عليها الطوبائية ، الأمر الذي يقتضي ان توضع على المحك . وكما اشرت في مرة سابقة ، فان الحديث عن الحكم بالاسلام أمر والمباشرة فيه ممارسة على الواقع . الخص فأقول ان هذا البعد سيكون له أثر . ولكن ضمن هذا الأثر ستكون هناك صراعات ومدارس وسيكون هناك شد وجذب بين المدارس التقليدية ، وبين المدارس التهويمية الى أخر ذلك لعلنا نصل بفعل جهد نبذله وبفعل ادراك اكثر لطبيعة مجتمعنا الى تغليب النظرة الصحيحة لهذا البعد التي تجعله متكاملا مع ابعاد اخرى والتي تربط بين الاصالة وبين المعاصرة . احب ان اشير بكلمة اخيرة الى نقد شديد لاولئك الذين حملوا لواء الثقافة في وطننا . انهم غفلوا عن طبيعة تركيب مجتمعنا فحدثت هناك جزر ثقافية لا جسور بينها . مثلا جزيرة الذين حملوا العلم التراثي ، لا اريد ان اقول التقليدي ، هناك جزيرة للذين حملوا العلم الغربي ، هناك جزيرة لاناس خارج هؤلاء وهؤلاء يعيشون عالمهم الخاص بهم على ان الامل كبير ان يلاحظ الواعون في امتنا اهمية هذا البعد ويضعونه في المكان الصحيح في تقدم امتنا .

د . زريق : انا اوافق على انه سيكون للبعد الروحي اثر شديد في المجتمع العربي فيما يلي من السنوات وستكون لهذا الامر وجهتان احداهما ايجابية والثانية سلبية ، أما الايجابية فهي في حض المجتمع العربي وحض شخصية الفرد العربي على التجدد والارتقاء في سلم الفضائل واكتساب الميزات النضالية والتقدمية الحقيقية . اما الوجهة السلبية فتتمثل في خطرين . الاول هو ان لا يتفاعل هذا العنصر الروحي تفاعلا كافيا مع العقلانية . وفي الازمة الاوروبية او الغربية فان العنصر الروحي قد ذبل حتى لم يعد ثمة تفاعل جدلي بين النظر العقلي والتسامي الروحي . ومن هنا كان من الضروري لهذه الهزة الروحية الكبيرة التي تحدث حاليا في الوطن العربي او العالم الاسلامي ان لا تهمل العقلانية ، وان يكون في كيانها علاقة جدلية بين الروحانية والعقلانية . لأني اذا اردت ان الخص سبب سقوط الحضارة العربية الاسلامية في الماضي الخصه بذبول العقلانية فيها ــ قفل باب الاجتهاد ــ هذا خطر .

اما الخطر الثاني فهو يتمثل بالدعوة الى نظام ثيوقراطي . أخشى ان هذا النظام لا يتوافق وتطورات

الحياة المعاصرة. روحانية نعم. اكتشاف الأصول والفضائل الروحية القديمة نعم اما اعادة نظام ثيوقراطي في الوقت الحاضر فانها تتناقض مع حاضر الانسانية ومستقبلها .

د . اسماعيل : ما هو في واقع الوطن العربي العلاج او الترياق ضد هذا الخطر ؟ ان القوى التي نشأت تاريخيا كقوى وطنية علمانية لم تعط للدين اهتماما كافيا ، سواء كانت قوى اشتراكية او قومية او غيرها . وعليها ان لا تترك الساحة الدينية لرجال الدين وللقيادات المتخلفة . يجب على هذه القوى الطليعية ان تستوعب البعد الديني في سياساتها سواء كان الدين الاسلامي او المسيحي . أمام القضية الروحية يوجد خطران : ان ننساق وراء التيار الديني ووراء قياداته المتخلفة ، او ان ننعزل عن الجماهير ، لأن الجماهير ستمشي مع هذا التيار الديني ، الوسيلة الوحيدة ان نكون في داخل المعركة وان نساعد على **الصياغة العقلانية للمعطيات الدينية وعلى التوازن المطلوب بين ما هو روحي وما هو عقلاني .**

د . عمار : الواقع ان **الدين يزداد استغلاله في فترات الازمات الاجتماعية** التي يقع فيها مجتمع من المجتمعات . وتبدأ عملية هذا الاستغلال في تفسيرات مختلفة . وهذا الواقع يعكس نفسه على مختلف التيارات والتفسيرات بحيث ان نوع من التهوية او الخلاص يجد نفسه في تفسير معين من التفسيرات الدينية ونوع آخر من الخلاص يرى نفسه في انفكاك من المفاهيم والاسس والقيم الدينية . ومن هنا فان القضية الاساسية هي قضية استغلال الدين ، سواء كان الاستغلال في داخل المجتمع او في بعض الحالات استغلال لهذه القوى والتفسيرات المختلفة من خارج المجتمع ، من قوى خارجية . ومن هنا تأتي في كثير من الحالات قضايا الطائفية التي تستغل من الخارج لتفكيك الوحدة الوطنية . النقطة الثانية في هذه المرحلة نجد انه حتى الصهيونية التفتت الى المد الثوري الاسلامي وبدأت فعلا في مؤتمر عقد في باريس ــ تحاول ايجاد نوع من التشابه والصلات ما بين اليهودية والاسلام . هذه ليست قضايا فكرية مجردة وانما قضايا لها ارتباطاتها السياسية .

د . الجبلي : ما دمنا نتكلم عن الدين في الوطن العربي ، أريد ان اشير الى ثلاث حقائق . اولا يجب ان لا ننسى ان الغالبية من سكان الامة العربية اميون ومفهومهم للدين ينقض الى حد كبير البعد الذي يهدف اليه الدين ، ولذلك كثيراً ما صحب التدين نوع من التعصب . ثانيا . هناك من ينادون بفصل الدين عن السياسة . ما هو فعلا رد الفعل لهذا وأثره في مستقبل العلاقات الاجتماعية والانسانية بين الاديان المختلفة داخل المنطقة . النقطة الثالثة ان الظاهرة الواضحة في الوطن العربي في العشرين سنة الأخيرة انه نتيجة للكبت السياسي تظهر حركات دينية وتكون عبارة عن تعبير لهذا الكبت وكثيراً ما تنحرف وليس هناك من يوقف هذا الاتجاه الا بالعودة الى نوع من الديمقراطية يعبر فيه كل واحد عن ارائه بحرية .

د . الدجاني : ان الوطن العربي في الثمانينات مع بروز العامل الروحي فيه مؤهل ان يقدم إسهاما بالحضارة الانسانية ، فمنطقتنا هي المؤهلة للاسهام في الخروج من هذه الازمة الى وضع صحيح بكل معنى الكلمة من خلال هذا البعد الروحي . اوجز ايضا قائلا . إن هذا البعد الروحي يجب فعلا ان يقترن بالعقلانية ، ان لم يقترن ويتكامل مع الابعاد الاخرى لن يؤدي دوره . ان حدث هذا لن نخشى من الدولة الثيوقراطية . لن ترد بحال من الاحوال لأن العقلانية تحكم ومن هنا فان الاستنارة بالاحكام السابقة امر ضروري لكن من الضروري ان يفعل العقل فعله ناظراً حقائق الزمان وحقائق المكان .

سمير كرم : السؤال الأخير : ما هي الشروط التي لابد من توفرها ـ الشروط الارادية ـ لكي تصبح الثمانينات العربية « عقداً من اجل قضية الوحدة العربية ؟ أرجو ان يكون واضحا المقصود بالشروط الارادية : الشروط الذاتية التي يستطيع الفكر العربي او الممارسة النضالية او السياسية او الانسانية بشكل عام ان تضيفها على الظروف الموضوعية لتجعل من الثمانينات سنوات عشر مكرسة لقضية الوحدة العربية .

د . زريق : عندما نتكلم عن الظروف الارادية يخطر لي امران . الاول ليس ارادياً بالمعنى الصحيح ، وانما هو في الأصل ادراكي ثم يعود ويتجسد بارادة . أعني توضيح معنى الوحدة ، لأن للوحدة معان متعددة في الاذهان العربية وما دامت هذه المعاني متعددة ومتضاربة ، فلن يكون هناك ارادة جاهدة لتحقيق هذه الوحدة . بعضهم يعتقد بانانعني بالوحدة العربية وحدة مركزية ذات عاصمة واحدة وولايات ومقاطعات . بعضهم يقول « وحدة » ولكنه يعني « اتحاداً » او « حلفا » بعضهم لا يريد من الوحدة العربية اكثر مما تقوم به جامعة الدول العربية ، احيانا نسقط كلمة « الوحدة » ونخشاها ونتكلم عن « التضامن » العربي . فهذا التضارب في المفاهيم على المستويات الشعبية والرسمية هو في نظري من اكبر الموانع لتكوين الارادة لتحقيق الوحدة المنشودة ، اما الأمر الثاني فهو الاعتقاد الساري بأن الوحدة العربية شيء محتم . نسمع كثيراً من الأقوال والخطب تردد ان الشعوب العربية سائرة حتما نحو الوحدة . لا يجوز ان تزداد الاقطار العربية تفككا ، يعني الخيوط الهزيلة التي تربطها الآن يمكن ان تزداد هزالا وان تنقطع هنا وهناك . **الوحدة العربية ليست امرا محتماً . الوحدة تعني تضحية ، تضحية كل قطر من الاقطار بشيء من سلطته ، تضحية الجماعات في القطر الواحد ببعض مصالحهم واطماعهم** . فاذا دخل في يقين العربي ان الوحدة تصنع ولا تاتي بطبيعتها ، وان الوحدة هي نتيجة تضحية ، عندها يتكون العالم الارادي لتحقيق هذه الوحدة . اما الآن فان الارادة مشلولة لانا لا نقدر تقديراً كافيا ان الوحدة تقتضي ثمنها ولم نولد الاستعداد الوافي بتأدية هذا الثمن .

د . الدجاني : أولا ، الانشغال بالاجابة على سؤال كيف ، لاننا في المراحل السابقة ، أنشغلنا بأمور أخرى . انشغلنا في الثلاثينات ، والأربعينات بالتساؤل عن القومية العربية ، الدائرة السورية ، الربط بين العروبة والاسلام ، والتكامل الى اخره وفي الخمسينات والستينات جرى الحديث عن الوحدة الفورية والشكل الدستوري لها وكثر الحديث عن أهميتها وصولا الى البحث في كيفية تحقيقها. وأوصلنا هذا الى البحث في صنع السوق العربية الواحدة وايجاد الحقائق الوحدوية في مختلف مجالات الحياة ، على الصعيد الثقافي ، على الصعيد التربوي ، على الصعيد السياسي على الصعيد الاقتصادي . الأمر الثالث الذي نرغب أن يكون واضحا لدينا ، هو الانطلاق من الواقع وليس بالقفز عليه نحن (امـة واحدة) لكنها تعيش انماطا من الحياة عدة. هناك نمط البداوة، ونمط القرية ونمط المدينة ، وهي انماط متكاملة ،والاختلاف بينها محدود طبعا . وضمن هذا الواقع ، هناك أيضا أجزاء عربية تبلورت في خلال المراحل التاريخية في المغرب العربي وفي الهلال الخصيب وفي وادي النيل وفي الجزيرة العربية ، لا بد أن ننظر اليها ضمن صورة الوطن الواحد ، وننطلق من الواقع في محاولة إيجاد الحقائق الوحدوية . الوحدة ستكون مرتبطة أرتباطا وثيقا بتقدمنا . في المجال السياسي من النظام الذي يحكمنا ، ومن هنا نجد ان هناك ، ترابطا بينها وبين الشورى والديمقراطية ، فبالقدر الذي نحقق فيه تقدما في هذا المجال سنحث الخطى ونستعجل اكثر في صنع هذه الحقائق الوحدوية . الأمل كبير أن تجري المباشرة وأن يجري التحديد وان يجري العمل على عدة خطوط في وقت واحد . حين نسير في هذا يصبح من الممكن (خلال فترة زمنية محددة) أن نكون قد أكملنا صنع شبكة

الخيوط الحريرية التي تربط بين اجزاء وطننا تماما كما جرى في تجارب اخرى مماثلة مرت بها امم اخرى فوصلت الى وحدتها . وأشير على الخصوص في هذا المجال الى التجربة الألمانية ، في القرن التاسع عشر . حين صنعت هذه الشبكة بين الولايات الألمانية ، والمقاطعات الألمانية المختلفة . فجاء بسمارك يكمل هذا الجهد بعمل سياسي وعسكري محدد . وما كان يمكن بدون تلك الشبكة الوصول الى هذه الوحدة .

د . اسماعيل : في كل التجارب التاريخية التي عرفناها تكاد تكون الوحدة قد فرضت دائما بقوة السلاح ، ولصالح أقليم معين كانت له السيادة ولصالح طبقة اجتماعية معينة كانت لها السيادة . ونحن نعيش الان عصر الشعوب وفرض هذه الأمور بالقوة مرفوض . يجب التركيز على الوصول للسلطة ، واستخدام السلطة ومواقع السلطة لتحديد الوحدة ، وأن يكون التوجه الأساسي في العمل الوحدوي توجها شعبيا نحو الجماهير نفسها . وتفريعا عن هذا التوجه الشعبي **يجب ان نجعل في دعوتنا للوحدة من مفهوم الوحدة ، جماعا لمطالب الجماهير كلها .** أن تكون صورة الوحدة هي صورة المجتمع الديمقراطي وصورة مجتمع التقدم ، بحيث تصبح قضية الوحدة ، ليست بندا إضافيا فتقول وحدة ، اشتراكية ، حرية ، أو حرية اشتراكية ، وحدة . ولكن الوحدة مكون للحرية ، ومكون للأشتراكية ، ومكون للديمقراطية . كما ان الاشتراكية مكون للوحدة ، والديمقراطية مكون للوحدة . هذه علاقة متكاملة ، متداخلة ، مترابطة .

النقطة الثالثة التي أذكرها ان هذه الوحدة يجب ان تتم في اطار الديمقراطية . فاذا بدأنا بالديمقراطية ، فمعنى ذاك احترام حقوق الاقليات ، والخصائص القطرية . ومراعاة وضع الأقل تقدما من أعضاء الوحدة .

إن هذه الوحدة لكي تتحقق ، ولكي تصبو وتستمر ، يجب ان تكون ديمقراطية الجوهر ، وجوهر الديمقراطية هو القبول بالتعدد ، التعدد في المعتقدات الدينية ، في اللغات ، نحن لا نريد التنميط ، لان التنميط يتم دائما لحساب الطرف الاقوى في الوحدة .

د . زريق : قضية الوحدة مرتبطة بقضية التخلف ، لاننا **لا نستطيع ان نقيم وحدة في مجتمع متخلف .** وبقدر ما تحارب التخلف ديمقراطيا وعلميا ، وانتاجيا ، تقترب من تحقيق الوحدة .

د . الجبلي : ان الطريق الوحيد هو ان يقوم المفكرون العرب بوضع استراتيجية مفصلة للوحدة ، نموذج شامل لها ، ويستغرق وضعها عدة سنوات . وتتناول المراحل التي ستمر بها الدولة المختلفة حتى تصل الى المرحلة الاخيرة بها بالنسبة للوحدة الشاملة . خذ مثلا مشكلة الأمن الغذائي ، بدون جذب الموارد العربية ،كلها مع بعضها فعلا واستخدامها واستغلالها ، سيجوع العرب جميعا ، . بدون القوة العسكرية المشتركة ، سيهزمون امام اسرائيل ، بدون تصنيع متكامل سيبقون متخلفين الى ما شاء الله ، بدون استغلال الاراضي ... وهكذا . هذه الاستراتيجية ينبغي ان تعدها مجموعة من المثقفين على أساس كمي مدروس ، وتعرض كمنهاج للمفكرين . وهذه مسؤولية مركز دراسات الوحدة العربية . يجب ان يجند اكبر عدد من المثقفين العرب لدراسة النواحي المختلفة ، على المدى المتوسط ، وعلى المدى البعيد حتى يبرز استراتيجية للوحدة .

سمير كرم : في ختام هذه الندوة ، نود التاكيد على اعتراف المركز لكم بالجميل على حضوركم واشتراككم بهذه الندوة وعلى الاراء القيمة البناءة والايجابية التي طرحتموها فيها ، والتي اكدت ان هذا المركز هو أحد القنوات الاساسية لتحقيق هذا التصور لدراسة شاملة واستراتيجية عن الوحدة العربية □